تداعيات اجتماع "ستة" من قادة المعارضة مع المسؤولين الامريكيين

ضرورة الحوار العراقي-العراقي غسان العطية

استجاب قادة المعارضة العراقية الستة للدعوة التي وجهتها الخارجية والدفاع الامريكيتين للاجتماع في واشنطن. فعقد في التاسع والعاشر من اب/اغسطس ثلاثة اجتماعات، اثنتان منها بمشاركة المسؤولين الامريكيين وثالث للاطراف العراقية منفردة.

وما كان للخارجية والدفاع الامريكيتين الاتفاق على ارسال الدعوة الا بعد ان تجاوزا عقبة المؤتمر الوطني العراقي الذي رفض زعيمه احمد الجلبي التعاون مع الخارجية واستلام المخصصات المالية التي تقدمها الخارجية للمؤتمر الوطني ما لم تصرف بقية المخصصات التي يدور الخلاف حولها مع الخارجية الامريكية. ولكن اوساط الدفاع الامريكية -المدنية منها بالذات- ذات العلاقة القوية بالجلبي ابدت استعدادها تغطية نفقات تلك الابواب مستقبلاً، بما فسح المجال لمشاركة المؤتمر الوطني.

سعت واشنطن لمشاركة كل من السيد باقر الحكيم والسيد مسعود البارزاني، ولكن في الوقت الذي تغيب الاول فانه اناب عنه اخيه السيد عبد العزيز الحكيم، ويكون بذلك رفع مستوى التمثيل من مدير مكتب المجلس في لندن كما اعتاد سابقا الى مستوى الرجل الثاني في المجلس. ولكن خيبة واشنطن كانت في تخلف مسعود البارزاني عن الاجتماع، وحسب ما ذكرت نيويورك تايمز (15/8/2002) كانت الادارة الامريكية مستعدة في حال حضور باقر الحكيم ومسعود البارزاني ان يتم استقبال وفد المعارضة العراقية من قبل الرئيس بوش، وفي غياب ذلك اكتفت بلقاء وفد المعارضة بوزير الدفاع واجتماع نظم عبر الكاميرا مع نائب الرئيس تشيني.

بات واضحاً ان الادارة الامريكية -في غياب التأييد الدولي والاقليمي للعمل العسكري الامريكي في العراق- ارادت من حضور وفد المعارضة العراقية الى واشنطن توجيه رسالة للرأي العام للتدليل على الحضور السياسي للمعارضة العراقية ووحدتها، وبالتالي تقديمها كشريك في العمل العسكري المقبل للتغيير في العراق.

وانطلاقا من هذه الخلفية قال ريتشارد بيرل المسؤول في الدفاع الامريكية، ردا على سؤال عن غياب الدعم الدولي والاقليمي: ان الشعب العراقي هو الحليف الاول للولايات المتحدة في عملية التغيير، ولسنا بحاجة الى حليف خارجي اخر !!

وعليه فان هدف الادارة الامريكية من الاجتماع تحقق بمجرد عقده، اما مداولات الاجتماع فلم تخرج عن اطار تبادل الرأي ومحاولة جسر الهوه بين صفوف الستة اولا قبل ان تكون محاولة لوحدة كل اطراف المعارضة او معظمها، و"الستة" في واقع الامر خمسة اطراف: مجموعة "الاربعة" (المجلس الاسلامي، حركة الوفاق، الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني) التي اخذت تنسق وتعمل منذ شهور كتحالف مستقل، اضافة الى المؤتمر الوطني العراقي ممثلا بأحمد الجلبي وعلي بن الحسين (كطرف عربي سني).

ان حاجة الولايات المتحدة اليوم لدعم المعارضة العراقية -كما عكستها تجربة اجتماعات واشنطن الاخيرة- في عملية التغيير في العراق تعطي الاخيرة فرصة للحوار والتأثير وربما تغيير مجرى الامور، بما لا يتاح لها بعد بدء العمليات العسكرية الاميريكية.

والدور البارز والفاعل الذي لعبه وفد المجلس الاسلامي برئاسة السيد عبد العزيز الحكيم في واشنطن داخل الاجتماعات وخارجها يؤكد اهمية التعامل المباشر مع الادارة الامريكية، فقد ساهمت زيارته في تبديد الكثير من اوهام "تبعية" الموقف الاسلامي العراقي الشيعي لايران.

وبالمقابل فان غياب مسعود البارزاني عزز شكوك البعض في سلبية الموقف الكردي من التغيير في العراق وما لذلك من اثر سلبي على مستقبل كردستان العراق بعد التغيير، ان تبديد هذه الشكوك لا تحققها تصريحات بقدر ما تتطلب زيارة ولو منفردة من قبل زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني الى واشنطن ومساهمة جدية في انجاح مؤتمر المعارضة القادم.

خرج وفد المعارضة من الاجتماع بالمسؤولين الامريكيين ليقرأ ممثل عنه امام مبنى وزارة الخارجية بيانا مشتركا في غاية الاقتضاب يؤكد "وحدة المعارضة" وينتهي بالقول: ((وقد اتفقنا على عقد مؤتمر للمعارضة العراقية مع جميع قوى المعارضة لضمان تمثيل كاف لكل الشعب العراقي وقواه السياسية التي تعارض الدكتاتورية.))

ان فكرة عقد مؤتمر للمعارضة انطلقت اساسا من الخارجية الامريكية في اجتماع لها مع بعض العناصر العراقية في نيسان/ابريل الماضي تبدأ من تشكيل لجان تخصيصة تعد الدراسات والتصورات الخاصة بعراق ما بعد صدام وتنتهي باجتماع عام يضم اوسع تمثيل سياسي للمعارضة.

اصطدمت هذه الفكرة بزعامة المؤتمر الوطني العراقي التي رأت في تولي الخارجية هذه المهمة تهميشاً لها لصالح قوى المعارضة الاخرى، وبمساعدة صقور الدفاع والكونغرس تم تحجيم مبادرة الخارجية لتقتصر على اجتماعات متخصصة بهدف اعداد دراسات عن عراق ما بعد صدام، وفي اجتماع الستة مع المسؤولين الامريكيين اعيد طرح الفكرة كمبادرة عراقية يتم تنفيذها باشراف واعداد عراقي ومساعدة امريكية.

وفي اجتماع الستة المنفرد في واشنطن تم الاتفاق على تشكيل لجنة تحضيرية من الستة مع اضافة مقعد اخر يقرره المجلس الاسلامي، وبذلك يصبح عدد اللجنة التحضيرية سبعة، على ان تجتمع باقرب فرصة للاعداد للمؤتمر الذي يراد له ان يعقد في اواخر ايلول او اوائل تشرين الاول القادم، وبذلك اصبحت مهام اللجنة اجرائية واتفق على ان تتخذ قراراتها بالتوافق وليس بالتصويت.

لم تكن كل اطراف "الستة" بذات الحماس لعقد الموتمر، خاصة اذا كان من مهام المؤتمر القادم انتخاب قيادة جديدة للمعارضة وما يتبع ذلك من خوف البعض على مواقعهم وطموح اخرين بها. وحسم الموقف بضغط من جلال الطالباني لصالح تحديد مهمة اللجنة التحضيرية بالاعداد للمؤتمر فقط، على ان يكون الهدف من وراء عقده -حسب اقتراح المجلس الاسلامي- ليس اختيار قيادة جديدة للمعارضة او حكومة انتقالية، وانما الاتي:

1- توحيد الخطاب السياسي للمعارضة العراقية

2- وضع تصورات لعراق ما بعد صدام

3-تشكيل لجنة متابعة لمرحلة ما بعد المؤتمر

تمثل هذه الاهداف الحد الادنى للعمل المشترك، بما يجعل من انعقاد المؤتمر العام اقرب الى التظاهرة السياسية منه الى آلية لانتخاب قيادة سياسية موحدة او وضع استراتيجيات عمل ميدانية، او التصدي لمعالجة القضايا الخلافية ومع ذلك ظهرت بوادر الانقسام في صفوف الستة فرغم عدم اجتماع اللجنة التحضيرية لغاية كتابة هذا المقال، ابدت "مجموعة الاربعة" رغبة بعدم تجاوز عدد المشاركين المائة لضمان فاعلية الاجتماع ونتائجه، بينما يطالب "المؤتمر الوطني" بدعوة خمسمائة مشارك او اكثر باسم تحقيق اوسع مشاركة.

ان السقف السياسي للمؤتمر العام كما سبق ذكره لا يترك مجالا للصراع على حصص او مقاعد، فليس هناك قرارات للتصويت او انتخاب لقيادة او مناصب للتوزيع الامر الذي ينفي ضرورة البحث عن النسب او الحصص الحزبية او الفئوية، كما حصل في اجتماع صلاح الدين للمعارضة عام 1992، كما يجنب المؤتمر القادم الصراعات (بل المهازل) التي شهدها مؤتمر نيويورك للمعارضة في عام 1998.

بهذا المعنى تصبح المهمة المركزية للمؤتمر العام القادم هي حشد اوسع دعم لسياسة التغيير في العراق بالتعاون مع الولايات المتحدة، وبالتالي يجب ان يكون الباب مفتوحاً لكل شركاء الرأي من العراقيين وتبقى مهمة اللجنة التحضيرية هي ضبط اجراءات المشاركة التي تفرضها ظروف المكان والزمان.

اما المهام الصعبة التي تواجه القوى العراقية المناهضة للدكتاتورية بما يتعلق باسلوب التغيير وطبيعة عراق ما بعد التغيير، فالمجال لبحثها ليس اجواء مؤتمرات التضامن وضجيجها، بل هدوء قاعات واروقة العمل.

❋ ❋ ❋

لقد زج بالشعب العراقي في حرب ضد ايران وفيما بعد غزو الكويت دون مشاركته في اتخاذ القرار او تنفيذه، وعراق اليوم مقدم على تغيير تفرضه القوة الامريكية وقد يأخذ شكل احتلال عسكري، السؤال هو اين موقع النخب العراقية من هذا القرار؟

لقد وقع الكثير من النخب العراقية في خطأ التعويل على التطورات الاقليمية والدولية، فهلل البعض منها للحرب العراقية الايرانية لحد القتال مع الاخيرة بأمل اسقاط صدام حسين، كما استبشر بعضهم بنشوب حرب الخليج الثانية بأمل التخلص من ذات الحاكم، واليوم وللمرة الثالثة هناك من يستعجل الضربة الامريكية -دون تمحيص- بأمل التخلص من صدام حسين.

ان التقاء مصلحة الولايات المتحدة والعراقيين المناهضين للدكتاتورية في التخلص من صدام حسين، يجب ان لا تعني التسليم بـ "القدر" الامريكي في فتح ابواب الجنة للعراقيين.

واذا لم يكن هناك من شك بقدرة الولايات المتحدة على اسقاط نظام صدام حسين فليس هناك قناعة مشتركة في اسلوب التغيير او البديل، واذا كان من حق النخب الامريكية - سكوكروفت وجيمس بيكر- مناقشة جدوى واسلوب الحرب ضد النظام العراقي، فان الحوار العراقي-العراقي، اضافة الى الحوار العراقي الامريكي، باتا اكثر ضرورة والحاحاً اليوم وقبل بدء العمليات العسكرية، وان مشاركة فصائل المعارضة الرافضة للدور الامريكي (كالحزب الشيوعي والدعوة وغيرهما) في مثل هذا الحوار يساهم في رسم خريطة للمستقبل بما قد يفتح الطريق الى مؤتمر على غرار "الطائف" اللبناني والكويتي يخرج بتسويات تحول دون سقوط العراقيين في صراعات عبثية في مرحلة ما بعد صدام حسين.

وفي هذا الصدد هناك حاجة لخلق اكثر من منبر لمثل هذا الحوار الوطني، الذي لا يعالج حيثيات التغيير بالقوة العسكرية الاميريكية فحسب، بل كذلك مستلزمات البناء والاستقرار في عراق ما بعد صدام حسين.

❋ ❋ ❋

نص البيان المشترك لوفد المعارضة المشارك في اجتماعات واشنطن

فقد اتفق وفد المعارضة العراقية على قراءة بيان مشترك لوسائل الاعلام وخارج مبنى وزارة الخارجية القاه باللغة الانكليزية الدكتور حامد البياتي مدير مكتب المجلس الاسلامي في لندن، وفي ما يلي ترجمته:

(كان للمعارضة العراقية لقاء مهماً مع السفير غروسمان والسيد فايت مساعد وزير الدفاع. وقد اكدنا على موقفنا الموحد الى حكومة الولايات المتحدة وقدمنا تصورنا لاسقاط النظام الدكتاتوري وبناء حكومة ديمقراطية وتعددية تقوم على اساس البناء الفيدرالي. وقد طالبنا بما يلي:

1- ان الولايات المتحدة توفر الحماية للشعب العراقي من قمع النظام بناء على قرارات الامم المتحدة 687 و 688 و 494.

2- ان الولايات المتحدة تدعم اقامة حكومة ديمقراطية تقوم على حكم القانون ونبذ العنف.

3- ان الولايات المتحدة تعترف ان الشعب العراقي وقوى المعارضة موحدون في جهودهم لاسقاط الدكتاتورية في بلدهم.

وقد اتفقنا على عقد مؤتمر للمعارضة العراقية مع جميع قوى المعارضة لضمان تمثيل كاف لكل الشعب العراقي وقواه السياسية التي تعارض الدكتاتورية.)